



المؤتمر الدولي الثاني عشر للحماية المدنية



مرجعية ومبادئ أساسية يقرها الجميع ويعمل بها. هذا وقد ناقش المشاركون في الجلسة الأولى دراسة استقصائية حول الهياكل الوطنية للحماية المدنية وجاء في هذه الدراسة أن الجنس البشري ما انفك يبرز تحت نير الكوارث الطبيعية التي لم تتكف قط عن التربص به، ذلك أن الكوارث الطبيعية وبالإضافة إلى الخسائر البشرية التي قد تحصى بالآلاف تؤدي أيضاً إلى أحداث أضرار مادية هائلة وتحل النسيج الاجتماعي مما يؤثر على الوضع الاقتصادي للمجتمعات. ومواجهة هذه الأوضاع وضعت الدول هياكل وطنية للتخطيط والتدخل لتقييم الأضرار وتحديد طبيعة المساعدات اللازمة. وإن لهذه الهياكل اليوم مسؤوليات تزداد حجماً وتنوعاً باعتبار ازدياد المخاطر واتساع نطاقها.

ونظراً للخصائص المميزة لكل بلد ولاختلاف الأوضاع فيها، فإن تنظيم الهياكل الوطنية للحماية المدنية، أو الدفاع المدني، أو الأمن المدني، أو إدارة أوضاع الطوارئ وطبيعة ولاياتها غير متناغمة تماماً في جميع البلدان. وهذا ما يتجلى بالفعل من خلال



عقدت المنظمة الدولية للحماية المدنية في جنيف المؤتمر الدولي الثاني عشر للحماية المدنية (الحماية المدنية أداة للتضامن الدولي في مواجهة الكوارث الطبيعية والصناعية في القرن الحادي والعشرين)، وقد شاركت أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية في أعمال هذا المؤتمر ممثلة بالفريق د. عباس أبو شامة، وناقش المشاركون عدداً من الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال.

وقد ألقى الأمين العام للمنظمة الدولية للحماية المدنية، د. صادق الزنابيدي كلمة في حفل افتتاح المؤتمر أكد فيها على أهمية التضامن الدولي في مواجهة الكوارث الطبيعية ومنها الناتج عن صنع بشري في عالم اليوم الذي أمسى يتغير باستمرار، كما أكد

على أهمية رص الصفوف والدعوة لتكاتف الجهود في سبيل عالم أفضل يسوده العدل والأمان سواء في التامي من البلدان أو المنقذ منها موضحاً أن الهياكل الوطنية للحماية المدنية، والدفاع المدني، والأمن المدني، وإدارة أوضاع الطوارئ هي الأدوات المثلى للتضامن الدولي الذي هو بحاجة لمزيد من التعزيز بين الدول في مواجهة الكوارث الطبيعية والبشرية المنشأ. وذكر الزنابيدي بأهمية وضرورة قيام الحكومات بتعزيز القانون الدولي الإنساني المتصل بالحماية المدنية وإشاعته. وقد بادرت المنظمة الدولية للحماية المدنية بسطر مبادئها الأساسية، إذ تعتبر المنظمة أن تعزيز وتثبيت الحماية المدنية ومكانتها تستوجب لا محالة تحديد أسس



الدراسة الاستقصائية التي قامت بها المنظمة الدولية للحماية المدنية بالاستناد إلى الدليل الدولي للحماية المدنية، وأول ما يبرز من الفوارق هو الاختلاف في التسميات المستعملة : الحماية المدنية، والدفاع المدني، والأمن المدني، وإدارة أوضاع الطوارئ وما إلى ذلك ... غير أن هذا التنوع لا يجب أن يؤخذ مأخذ الضعف، فهو على العكس من ذلك إثراء لحركة الحماية المدنية، فمهما تكن الاختلافات، هيكلية كانت أو نظامية، فإن هذه الهياكل تسعى جميعها لتحقيق هدف واحد ألا وهو توفير الحماية والمساعدة للسكان والحفاظ على الممتلكات والبيئة.

وبغض النظر عن الفوارق، تجتمع جميع

هذه الهياكل الوطنية للحماية المدنية، أو الدفاع المدني، أو الأمن المدني، أو إدارة أوضاع الطوارئ حول غاية مشتركة توحد فيما بينها وتزيد في لجمتها ضمن حركة دولية للحماية المدنية يسودها الوئام، والتضامن، والتعاون بين أعضائها.

وفي جلسة أخرى ناقش المشاركون موضوعاً يتعلق بتعزيز القانون الدولي الإنساني المتصل بالحماية المدنية وذلك بتأكيد سريان القواعد المتصلة بوضع الحماية المدنية، في إطار القانون الدولي الإنساني، والتأكيد على أهمية أعمال الحماية المدنية وعلى ضرورة تمتعها بوضع محمي خاص لتمكينها من أداء مهامها على وجه حسن، إلى جانب التأكيد على أنه من واجب الدول الأطراف احترام قواعد الحماية المدنية، وفرض احترامها، وكذلك تشجيع التعاون بين الدول الأطراف وسائر الدول الأخرى الراغبة في تقديم دعمها للأعمال الإنسانية للحماية المدنية في مناطق القتال، إضافة إلى التعريف بالقواعد المتصلة بالحماية المدنية في الأوساط المعنية. ومن أجل المساهمة في تعزيز الحماية المدنية، يمكن التفكير في عدة تدابير نوقشت في هذه الجلسة منها تشجيع الدول على المصادقة على البروتوكول الأول لسنة ١٩٧٧، أو على الانضمام إليها، واتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تطبيق القواعد المتصلة بالحماية المدنية على الصعيد التشريعي، والتنظيمي، والتقني، إلى جانب إنفاذ التعاون الدولي بين مصالح الحماية المدنية عن طريق إبرام اتفاقيات للتعاون الثنائي، والمساعدة المتبادلة مع المنظمات الدولية المعنية، وكذلك إشاعة القواعد المتصلة بالحماية المدنية على نطاق واسع وبشكل دائم، أخذاً بالاعتبار مسائل من بينها أن هذه القواعد ليست معروفة بما فيه الكفاية إلى جانب أنه يتعين على الأجهزة الإنسانية التي يكون لأعمالها تأثير على مهام الحماية المدنية أن تكون على علم بالوضع المحمي الخاص بالحماية المدنية في إطار أعمال مشتركة للمساعدة. وعند الحديث عن الجانب الإعلامي ينبغي أن ينطرق إلى مسائل من بينها ضرورة اسهام



الجهود الإعلامية في تثبيت صورة الحماية المدنية بوصفها جهازاً إنسانياً ذا دور أساسي، يتكون غالباً من عدة هياكل مستقلة أو يتولى التنسيق فيما بينها، باعتبار ما لكل منها من مهام متباينة، ومن المفروض أيضاً أن تسهم هذه الجهود في تيسير سبل التعاون بين المرافق الوطنية للحماية المدنية زمن النزاعات المسلحة.

وفي جانب آخر من هذه الجلسة ناقش المشاركون في المؤتمر المبادئ الأساسية للحماية المدنية وأشير في هذه المناقشات إلى أن المقصود بالحماية المدنية كل عمل وقائي - حتى في مجال الإعلام والتكوين - وأعمال التنبؤ والإعداد في مواجهة الكوارث والحوادث على اختلافها، بما في ذلك وضع الأشخاص والممتلكات في مكان آمن. وتشمل المساعدة مجمل التدابير الرامية للحد من آثار الكوارث، أي أعمال الإنعاش وعمليات التأهيل إبان الكوارث وعقبها.

وأشير في هذه الجلسة أيضاً إلى أن تأمين الحماية والمساعدة للسكان في مواجهة الكوارث والمخاطر على أنواعها تمثل مهمة من مهام المرافق العمومية التي تنتمي للدولة، وينبغي أن تكون هذه الصلاحيات مجانية وأن تقدم بشكل عادل على كامل أقاليم البلاد. وعليه فإن الحماية المدنية تكون مصلحة عمومية وطنية تقدم خدماتها ليس بشكل تلقائي فحسب، وإنما بالاستناد على قانون يرتكز على صكوك دستورية، وعلى مبادئ لها وزن القانون. وتمثل المصالح الوطنية للحماية المدنية الأجهزة التسييرية المثلى لاختلاف العمليات المسخرة لإنقاذ الأشخاص والحفاظ على الممتلكات وعلى البيئة قبل الكوارث وإبانها وعقبها، وأثناء مرحلة التأهب للكوارث وعند وضع التدابير الوقائية يتعين على الحماية المدنية أن تستلم مقاليد الأمور بقيادة عليا وأن تباشر العمل آخذة في الحسبان جميع الأبعاد السكانية والاجتماعية والتقنية. وتكون الهياكل الوطنية للحماية المدنية متعددة المهام والتنظيم، وهي تمثل بالنسبة للدول أداة مثلى للإدارة تسخر لمواجهة مختلف أنواع الكوارث والحوادث في أفضل الظروف الممكنة. ■